على الكلام المتروك على ظاهرة، والمبالغة التى تدعى لها فى أنفس المعانى التى يقصد المتكلم إليها بخبره، ولكنها فى طريق إثباته وتقريره وإياها. تفسير هذا أن ليس المعنى إذا قلنا «أن الكناية أبلغ من التصريح أنك لما كنيت عن المعنى زدت فى ذاته، بل المعنى أنك زدت فى إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشد. فليست المزية فى قولهم : جم الرماد. أنه دل على قرى أكثر بل إنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ وأوجبته إيجاباً هو أشد وادعيته دعوى أنت بها أنطق وبصحتها أوثق... هذا ما ينبغى للعاقل أن يجعله على ذكر منه أبداً وأن يعلم أن ليس لنا إذا نحن تكلفنا البلاغة والفصاحة مع معانى الكلم المفردة شغل ولا هى منا بسبيل وإنما نعمد إلى الأحكام التى تحدث بالتأليف والتركيب. وإذ قد عرفت مكان هذه المزية والمبالغة التى لا تزال تسمع بها وأنها فى الإثبات دون المثبت فإن لها فى كل واحد من هذه الأجناس سبباً وعلة.

أما الكناية فإن السبب فى أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح أن كل عاقل يعلم، إذا رجع إلى نفسه ـ أن إثبات الصفة بإثبات دليلها، وإيجابها بما هو شاهد فى وجودها، أكد وأبلغ فى الدعوى من أن تجىء إليها فتثبتها هكذا ساذجاً غفلا. وذلك أنك لا تدعى شاهد الصفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف وبحيث لا يشك فيه ولا يظن بالمخبر التجوز والغلط .

وأما الاستعارة فسبب ما ترى لها من المزية والفخامة أنك إذا قلت : رأيت أسداً كنت قد تلطفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة حتى جعلتها كالشىء الذى يجب له الثبوت والحصول وكالأمر الذى نصب له ودليل يقطع بوجوده.

وذلك أنه إذا كان أسداً فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرى عنها، وإذا صرحت بالتشبيه فقلت : رأيت رجلا كالأسد، كنت قد أثبتها إثبات الشىء يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون . ولم يكن من حديث الوجوب فى شىء.

وحكم التمثيل حكم الاستعارة سواء فإنك إذا قلت : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فأوجبت له الصورة التى يقطع معها بالتحير والتردد كان أبلغ لا محالة من أنه تجرى على الظاهر.

فتقول : قد جعلت تتردد فى أمرك فأنت كمن يقول أخرج ولا أخرج فيقدم رجلا ويؤخر أخرى.